# المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

# SME's as an engine to diversify the Algerian economy

**عايد مهدي[1]، آيت محمد مراد[2]** **Aid Mahdi / Mourad .Aitmed**

[1] جامعة الجزائر 3، aidmahdi2@gmail.com

[2] جامعة الجزائر 3، mourad.aitmed@gmail.com

**تاريخ الاستلام: 2018/07/21** **تاريخ القبول:2019/11/25** **تاريخ النشر: 2020/04/03**

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الدور على أحد أهم مواضيع الساعة التي تشغل بال الخبراء والباحثين الاقتصاديين والسياسيين على حد السواء، ويتعلق الأمر بالتنويع الاقتصادي في الجزائر والدور التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه لتحقيق هذا المبتغى.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تلعب الدور المناط بها في توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا ترقية وتنويع هيكل الصادرات والذي لا يزال يتشكل أساسا من صادرات النفط، إن كل هذا يستدعي إيجاد الآليات الفعالة لتفعيل دور هذه المؤسسات خاصة في ظل نجاح العديد من الدول النفطية والتي تمكنت من فك شفرة التبعية للمحروقات وبجدارة.

**كلمات مفتاحية:** التنويع الاقتصادي؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الصادرات.

**تصنيف JEL**: L53, O17.

**Abstract:**

This study aims to shed light on one of the most important topics of the day in Algeria, it's about economy diversification and the importance of small and medium enterprises to achieve this goal.

Results of this study revealed that SMEs in Algeria do not play significant role in expanding the production base, as well as upgrading and diversifying the structure of exports, which still formed mainly from oil exports. All this calls for finding effective mechanisms to make from these enterprises the pivot to diversify and develop the Algerian economy.

**Keywords:** economic diversification, small and medium enterprises, export.

**Jel Classification Codes :** L53, O17.

**Résumé :**

L'objectif de cette étude est de faire la lumière sur un sujet d'actualité en Algérie, Il s'agit du rôle des petites et moyennes entreprises dans la diversification économique en Algérie.

Dans cette étude, nous avons abouti à plusieurs conclusions, la plus importante est que les petites et moyennes entreprises en Algérie ne contribuent pas à la diversification de la structure de production nationale ainsi que les exportations. Tout cela nous incite à trouver les mécanismes nécessaires pour faire de ces entreprises le pivot pour bâtir une économie Algérienne développée et diversifiée.

**Mots-clés :** diversification économique ; petites et moyennes entreprises ; exportations.

**Codes de classification de Jel**: L53, O17.

المؤلف المرسل: عايد مهدي، الإيميل: aidmahdi2@mail.com

**1. مقدمة:**

يبرز مصطلح التنويع الاقتصادي بعد كل أزمة تمس أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث يتم التأكيد على ضرورة الخروج من دائرة الريع والتوجه نحو اقتصاد حقيقي منتج للقيمة المضافة، إلا أن ذلك يتطلب انتهاج استراتيجيات شاملة تمس كل القطاعات والفروع في الاقتصاد الوطني، عن طريق سياسات اقتصادية جديدة تسمح بالتخلص التدريجي من ظاهرة الاعتماد المكثف على المصدر الوحيد للثروة.

وبالرغم من تداعيات انخفاض إيرادات النفط إلا أن هذه المرحلة تعد بمثابة الفرصة السانحة التي يجب استغلالها لتنويع الاقتصاد الوطني، وذلك بدءا بتحديد الأهداف المرجوة من كل قطاع على حدة في مرحلة أولى وتوفير الموارد والظروف اللازمة لبلوغها مع التركيز على آليات التنويع الملائمة في الجزائر في مرحلة ثانية.

وبقراءة في تجارب بعض الدول النفطية الناجحة كالتجربة الماليزية يتضح لنا دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي أفقيا وعموديا، حيث نجحت هذه المؤسسات لما لها من مزايا وخصائص في توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه البلدان وتنويع هيكل صادراتها، وهو ما يدفعنا عن البحث عن سبل دعم وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية فعالة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

**إشكالية البحث:**

من خلال ما تقدم ارتأينا وضع إشكالية الدراسة على النحو التالي:

**"ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية وهيكل الصادرات وما هي سبل تفعيل هذا الدور؟"**

**فرضية البحث:**

بغرض الإجابة على الإشكالية السابقة تم وضع الفرضية كما يلي:

-إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تساهم في التنويع الاقتصادي في الجزائر بالشكل اللازم.

-الفرضية الأولى: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم بفعالية في تنويع القاعدة الإنتاجية.

-الفرضية الثانية: إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات الجزائري تظل هامشية.

**أهداف البحث:**

نسعى من خلال هذا البحث الى:

- تحديد استراتيجيات التنويع الاقتصادي ومحددات نجاحه في الجزائر؛
- البحث عن مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية وكذا هيكل الصادرات في الجزائر؛
- البحث عن الآليات الكفيلة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية فعالة للتنويع الاقتصادي.

**منهجية البحث:**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك كوته يتماشى وطبيعة المعطيات المستعملة في ثنايا هذا البحث وهو ما يمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة والإجابة على إشكالية الدراسة بشكل شامل وبكل موضوعية.

**2. وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)**

لا شك في أن الاهتمام التي أولته الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان عاملا هاما في تطور عددها خلال الفترة (2010-2018)، وهو ما تأكده الإحصائيات التي تشير إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف

أرجاء الوطن، إضافة إلى تعدد فروع نشاطها لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، وللوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتناول الجدول التالي:

**الجدول رقم(01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010–2018**

| السنة/عدد المؤسسات | عدد الم.ص.م الخاصة | عدد الم.ص.م العمومية | نسبة التطور | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **2010** | 618515 | 557 | - | 619072 |
| **2011** | 658737 | 572 | %6.49 | 659309 |
| **2012** | 711275 | 557 | %7.96 | 711832 |
| **2013** | 777259 | 557 | %9.26 | 777816 |
| **2014** | 851511 | 542 | %9.54 | 852053 |
| **2015** | 934037 | 532 | %9.68 | 934569 |
| **2016** | 1013637 | 438 | %8.50 | 1014075 |
| **2017** | 1074236 | 267 | %5.97 | 1074503 |
| **2018** | 1092908 | 262 | %1.73 | 1093170 |

**المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم للفترة: 2010–2018.**

يتضح لنا من الجدول رقم (02) أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد بوتيرة ليست بالهينة خلال الفترة الممتدة بين (2010-2016)، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2011 ما عدده 659309 مؤسسة (خاصة وعمومية)، في حين كان عددها لا يتجاوز 619072 مؤسسة سنة 2010 أي تزايد بنسبة 6.49%، ليواصل هذا العدد في الارتفاع ليبلغ 852053 سنة 2014، ويمكن إرجاع هذا التطور العددي لزيادة منح القروض بسبب الوفرات المالية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة من جراء ارتفاع أسعار النفط، إضافة الى تخصيص ما يقارب 150مليار دج بغرض إنشاء مناطق صناعية وكذا الدعم العمومي للتأهيل في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014).

والى غاية نهاية سنة 2015 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 934569 مؤسسة، ليواصل هذا العدد في التزايد ليبلغ نهاية 2016 ما عدده 1014075 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، إلا أنه تجدر الإشارة أنه في هذه الفترة ومع انخفاض أسعار النفط قامت الدولة بتحديد مجالات التمويل من خلال هيئات (ANSEJ, ANGEM, CNAC) لتقتصر على تلك المشاريع المنتجة للقيمة المضافة في حين تم التوقف عن تمويل المشاريع الموجهة لبعض القطاعات المشبعة كقطاع النقل وبعض الخدمات.

وفي الأخير نود أن نشير أنه ووفقا لمؤشر "MSMEs indicator" الدولي الخاص بكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن البنك الدولي لسنة 2014، بأن عدد كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبقى منخفضة (25 مؤسسة لكل 1000نسمة) مقارنة بالمعدل الدولي (32 مؤسسة لكل 1000 نسمة)(Gonzalez, 2014, p. 12) ، وهو ما يستدعي المزيد من الدعم لتشجيع إنشاء هذه المؤسسات بغرض مواكبة على الأقل المعدل الدولي لضمان مساهمة أكثر لهذه المؤسسات في تنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر.

**3. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:**

لقد اختلف المنظرين الاقتصاديين بين ضرورة التخصص في النشاط الاقتصادي لامتلاك الميزة النسبية ومن ثم ميزة تنافسية وبين ضرورة تنويع الاقتصاد لخطورة الاعتماد على عدد محدود من مصادر الدخل، وانطلاقا من فكرة تنوع وضخامة حجم الصادرات غالبا ما تقترن باقتصاد متطور وقوي(Ucan, 2016, p. 68) ، يمكن بقراءة في هيكل صادرات الدول المتطورة أن نخلص إلى صحة هذه الفكرة، حيث تتميز صادرات هذه الأخيرة بضخامتها وتنوعها على عكس الدول النامية والتي تتشكل صادراتها أساسا من الموارد الطبيعية، وهو حال الجزائر والتي يتميز هيكل صادراتها بالأحادية والمتمثلة في النفط ومشتقاته.

**1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي وأنواعه:**

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه تلك العملية التي يتم من خلالها تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام، مما يخلص الاقتصاد من المخاطر الناتجة عن الاعتماد على مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (علي، 2016، صفحة 03).

كما يقصد بالتنويع الاقتصادي توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية ليس فقط بزيادة معدلات الإنتاج وإنما بتنويع القاعدة الإنتاجية لتشمل مجالات جديدة (Mickael.C, 2015, p. 89).

كما يراد بالتنويع الاقتصادي ذلك التنوع في هيكل الصادرات، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على عدد معين من السلع الموجهة للتصدير والتوجه نحو هيكل صادرات أكثر تنوعا لتفادي الصدمات الناتجة عن تلك التقلبات التي تمس سلع معينة في الأسواق العالمية (Hvidt.M, 2013, p. 22).

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى تعريف أكثر شمولية وهو أن التنويع الاقتصادي هو ذلك التحول التي يتم من خلاله التخلي عن المورد الوحيد والاعتماد على موارد متعددة من خلال ضمان مشاركة كل القطاعات في الناتج الداخلي الخام وفي مرحلة لاحقة تنويع الصادرات.

ويمكن التمييز بين نوعين من التنويع الاقتصادي (Renes, 2013, p. 10):

- **التنويع الأفقي:** ويتم من خلاله ظهور قطاعات جديدة لم تكن موجودة ضمن القاعدة الإنتاجية.
- **التنويع العمودي:** ويتم من خلاله فسح المجال لظهور نشاطات جديدة في نفس القطاع.

**2.3 أهداف التنويع الاقتصادي:**

ان التنويع الاقتصادي هو هدف في حد ذاته تسعى معظم الدول التي تملك مصادر محدودة لتحقيقه، كونه يحصن الاقتصاد ويضمن له استقلالية عن الأسواق العالمية في ظل التذبذبات التي تشهدها هذه الأخيرة، وبمعنى آخر فالتنويع الاقتصادي يقوم على أولويتين، الأولى بناء قاعدة اقتصادية متينة متنوعة ومستدامة للأجيال الحالية والقادمة بقيادة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، أما الثانية فهي تتمثل في تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة إقليميا، إضافة الى كل هذا فان التنويع الاقتصادي يهدف أساسا إلى:

**1.2.3-ضمان معدلات نمو جيدة ومستدامة**

يسهم التنويع الاقتصادي بسبب زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها (Herzer, 2006, p. 5)، كما يساهم التنويع الاقتصادي في توليد فرص عمل جديدة ودائمة بسبب ظهور أنشطة اقتصادية جديدة. كما يؤدي التنويع الاقتصادي الى تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما أثبتته بعض الدراسات التي خلصت الى أن عدم قدرة بعض الدول النامية على تحقيق معدلات نمو جيدة ومستدامة كان وراءه سببين رئيسيين كلها ترتبط بضعف التنويع الاقتصادي، الأول: تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات وبالتالي تعرضها لصدمات في حال انخفاض أسعار هذه المنتجات في الأسواق الخارجية، والثاني: ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة (علي، 2016، صفحة 3).

**2.2.3-ضمان الاستقرار المالي للميزانية العامة للدولة**

إن أهمية الإيرادات المتأتية من عوائد الموارد الطبيعية في تلك البلدان الريعية كالدول النفطية يجعل منها عرضة للصدمات في حال تراجع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية، حيث تساهم هذه الإيرادات بنسبة مهمة في تغطية النفقات العامة للدولة بشقيها: ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، وهو ما يجعل من الميزانية العامة شديدة الحساسية للتقلبات التي تحدث في الأسواق الخارجية ويضع المالية العامة للبلاد تحت رحمة هذه الأخيرة، إضافة إلى إمكانية كبح عجلة النمو في حالة ما إذا اقترنت معدلات النمو الاقتصادي ببرامج الاستثمارات العمومية كحال أغلب الدول النفطية كحال الجزائر.

**3.2.3-تعزيز الصادرات والحد من الواردات**

إن اكتساب ميزة نسبية ومن ثم ميزة تنافسية تضمن تصدير سلعة ما ذات جودة عالية وبسعر أقل من خلال التركيز والتخصص أمر أشار إليه العديد من الاقتصاديين، ولعل أبرزهم كان دافيد ريكاردو والذي دعا إلى ضرورة التخصص لتعزيز الصادرات وكذا قيام التجارة الدولية ، إلا أن الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية يمكن أن يمس بحجم الصادرات في حال فقدان هذه الميزة أو بسبب متغير خارجي آخر كانخفاض الطلب على هذه السلعة أو دخول سلعة بديلة الى السوق العالمية، وانطلاقا من هذه الفكرة يتضح لنا أهمية تنوع هيكل الصادرات الخاص بكل دولة وعدم اقتصاره على عدد محدود من السلع لتفادي المساس بمصادر الدخل، وهو الأمر الذي يهدف له التنويع الاقتصادي.

كما يؤدي التنويع الاقتصادي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها من خلال زيادة معدلات الإنتاج وفتح المجال أمام ظهور نشاطات اقتصادية جديدة وبالتالي منتجات جديدة لم تكن لتنتج محليا، وهو ما يسمح في مرحلة لاحقة باستبدال المنتجات المستوردة بمنتجات محلية، بصفة إما آلية إذا ما كانت هذه الأخيرة أجود وأقل ثمنا من الأولى وإما من خلال سياسة حمائية تفرضها الدولة في الحالة العكسية.

**4.2.3-تحقيق التكامل الصناعي بين فروع الإنتاج**

تقوم استراتيجيات التنمية الصناعية على اختلافها وتصب في صالح تحقيق التكامل الصناعي بين مختلف فروع الإنتاج كركيزة أساسية لقيام الصناعات خاصة الثقيلة منها، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التنويع الاقتصادي، بحيث تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالتكفل بإنتاج أجزاء معينة لصالح الصناعات المتوسطة والكبيرة، وذلك من خلال المناولة الصناعية وكذا مختلف أشكال التعاقدات الأخرى التي تتم بين هذه المؤسسات (أ.ح.كامل، 2009، صفحة 59)، وعليه فانه يصعب تخيل قيام صناعات ثقيلة في أي بلد من دون وجود تنوع اقتصادي تعمل من خلاله الصناعات الصغيرة والمتوسطة على توفير مستلزمات الشركات الكبيرة في إطار رؤية وإستراتيجية وطنية معينة تحددها السلطات القائمة على ترقية الصناعة في تلك البلدان.

**3.3. محددات نجاح سياسات التنويع الاقتصادي**

إن القيام بتنويع اقتصادي في أي دولة من دول العالم يتطلب توفر عدد من الشروط التي تساعد على تحقيق هذا المبتغى، ويمكن تلخيص أهم محددات التنويع الاقتصادي في النقاط التالية (أ.عمان، 2016، صفحة 5):

- تطبيق معايير الحوكمة وتوفير مناخ استثماري ملائم ومستقر؛
- ضبط مختلف السياسات الاقتصادية العامة لتكون سندا لبناء اقتصاد وطني منتج للقيمة المضافة؛
- تنشيط الأسواق المحلية وتحفيز المؤسسات لولوج الأسواق الخارجية من خلال عقد اتفاقيات جمركية مع عدد من الدول ذات الأسواق الواعدة على سبيل المثال؛
- التحكم في متغيرات الاقتصاد الكلي كسعر الصرف، معدل التضخم والميزان التجاري؛
- مدى قدرة الأسواق المالية على الاستجابة للمتطلبات التمويلية وكذا العمل على تخصيص نسبة من القروض التي تمنحها البنوك لتلك النشاطات التي تدخل في إطار تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية؛
- رأس المال المخاطر كآلية تمويلية مستحدثة للصناعات التي تسعى لاكتساح نشاطات جديدة والتي تمتاز غالبا بدرجة مخاطرة عالية.

**4.3.درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر (H-H)**

وتشكل إيرادات النفط 95% من صادرات الجزائر حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2016، وهو ما يمثل شبه أحادية في التصدير في الجزائر، كما ساهمت المحروقات بنسبة فاقت 40% من إجمالي القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2013 (Nawel.H, 2015, p. 23)، لتشهد انخفاضا سنة 2014 و2015 بنسبة 39% و33% على التوالي بناء على تقرير الديوان

الوطني للإحصائيات لسنة 2016، وبنسبة 19% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 2015 وذلك كنتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة وتراجع الإنتاج من النفط جهة أخرى.

يمكن قياس درجة تنوع أي اقتصاد من خلال عدد من المؤشرات، ويعد مؤشر هرفندل-هيرشمان (Herfindahl-hirshman) من أكثرها شيوعا وقبولا لدى الباحثين، حيث يقترب المؤشر من القيمة (0) كلما زاد تنوع الاقتصاد، أي أن كل القطاعات تساهم بنسبة متساوية في هيكل الإنتاج الوطني ويقترب من القيمة (1) كلما قلت درجة التنوع (الخطيب، 2014، صفحة 11)، وللوقوف عن نتائج القياس نتطرق للجدول التالي:

**الجدول رقم (02): قيمة مؤشر هرفندل–هيرشمان(H,H) في الجزائر للفترة (2010–2018)**

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة (H,H) | 0.17 | 0.21 | 0.18 | 0.22 | 0.16 | 0.13 | 0.11 | 0.13 | 0.12 |

**المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معطيات ONS.**

يتضح لنا من النتائج أعلاه أن قيمة المؤشر تراوحت بين 0.17 سنة 2010 و0.22 سنة وذلك تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة2013، إلا أنها تراجعت سنة 2014 لتصل الى 0.16 وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض أسعار النفط بداية من المنتصف الثاني من نفس السنة، بعد ذلك شهدت قيمة المؤشر تذبذبا بين 0.13 و 0.12 ما بين سنة 2015-2018، ومنه يمكن أن نخلص إلى العلاقة الطردية بين مؤشر (H,H) وأسعار النفط ما يؤكد أهمية قطاع المحروقات في الجزائر بعيدا عن التنويع الاقتصادي.

إن هذه الأرقام تؤكد تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وهو ما يجعله عرضة للخطر حيث لطالما تأثر اقتصاد الجزائر من جراء تداعيات انخفاض أو ارتفاع أسعار البترول، ولطالما صاحب مصطلح التنويع الاقتصادي أزمات انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية.

**4-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري**

إن إمكانية التنويع الاقتصادي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر لا شك فيه بإجماع جل الخبراء والباحثين الاقتصاديين، حيث أكدت الأبحاث والتقارير التي تناولت التنويع الاقتصادي وآلياته على أهمية الدور الريادي للقطاع الخاص والذي يتشكل أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (BEJJA, 2017, p. 02)، كما أن التجارب الدولية الناجحة ترجح بحتمية إتباع هذا السبيل للوصول إلى اقتصاد متين يقوم داخليا على قاعدة إنتاجية متنوعة وخارجيا على هيكل صادرات متنوع، بدلا من التركيز على سلع معينة تضع الاقتصاد الوطني رهن تقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

أن إتباع هكذا استراتيجيات يتطلب منا الوقوف على الدور التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات وفروع الإنتاج من خلال التطرق الى مساهمة هذه المؤسسات في دعم الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة وأخيرا تنويع هيكل الصادرات الجزائرية، وهو ما سيسمح لنا في مرحلة لاحقة في تحديد سبل دعم هذا الدور.

**1.4. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياسات تنويع الاقتصاد**

لقد أدت إفرازات العولمة خلال العقود القليلة الماضية الى بروز تصورات جديدة للسياسات الاقتصادية، حيث انتقل الاهتمام من الصناعات الكبيرة الى الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والتي تحمل التنويع الاقتصادي في طياتها، ولعل التجارب الناجحة كالتجربة الماليزية أثبتت أن هذا النوع من المؤسسات كفيل بتحقيق مبتغى التنويع الاقتصادي وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها:

- تسهم هذه المؤسسات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني من خلال تموين المؤسسات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد من الباطن، وبذلك فهي تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية (ع.الجبار، 2012، صفحة 34)؛
- المساهمة في نجاح سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محليا وفي مرحلة لاحقة التوجه نحو التصدير وبالتالي فهي تلعب دورا محوريا في تنويع هيكل الصادرات؛

- تشكل هذه المؤسسات أرضية خصبة لخوض بعض التجارب في قطاعات جديدة، وكذا تطوير واستحداث منتجات القطاعات القائمة؛
- مرونة هذه المؤسسات يتيح إمكانية القيام بشراكة مع مؤسسات أجنبية وبالتالي نقل وتوطين التقنيات الحديثة وتصنيع منتجات جديدة مما يسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية أو ما يسمى بالتنويع الأفقي؛
- تسهم هذه المؤسسات في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول، كما تسهم الصناعات الحرفية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية وبالتالي تنويع مصادر الدخل؛
- تدعم القطاع الزراعي من خلال تزويده بسلع وخدمات بأسعار مناسبة.

من خلال ما سبق تتضح مدى أهمية هذه المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي نظرا لخصائصها التي تضمن لها مكانة أساسية في استراتيجيات التنويع الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص.

### 2.4. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

إن دراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر يستلزم التطرق إلى مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تنويع القاعدة الإنتاجية في الجزائر، وذلك بالتحري عن نشاط هذه المؤسسات عبر مختلف فروع النشاط الاقتصادي وتحليل أسباب تركزها في أنشطة معينة وعزوفها عن الاستثمار في فروع أخرى خاصة تلك الفروع ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، وكذا دورها في تنويع هيكل الصادرات والأسباب التي تحد من قدراتها في مجال التصدير.

#### 1.2.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية في الجزائر

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في العديد من القطاعات، ولتوضيح توزيع هذه المؤسسات حسب فروع النشاط سوف نتطرق الى الجدول الموالي:

**الجدول رقم(03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاط خلال الفترة 2014–2018**

| الفروع/السنة | 2014 | % | 2015 | % | 2016 | % | 2017 | % | 2018 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 5038 | 1.01 | 5625 | 1.01 | 7094 | 0.7 | 6687 | 1.1 | 6973 | 1.1 |
| المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات التابعة | 2439 | 0.49 | 2639 | 0.49 | 3201 | 0.3 | 2890 | 0.4 | 2938 | 0.4 |
| البناء والأشغال العمومية | 159775 | 32.1 | 168557 | 31.3 | 169124 | 16.6 | 179326 | 29.4 | 182501 | 29 |
| الصناعات التحويلية | 78108 | 15.7 | 83701 | 15.5 | 99275 | 9.79 | 95010 | 15.5 | 97803 | 15.5 |
| الخدمات | 251629 | 50.6 | 277379 | 51.5 | 298692 | 52 | 325698 | 53.4 | 338266 | 53.8 |
| **المجموع** | **496989** | **100** | **537901** | **100** | **577386** | **100** | **609611** | **100** | **628481** | **100** |

**المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على النشرات الإحصائية رقم 26–33 لوزارة الصناعة والمناجم.**

يتضح من الجدول رقم (04) أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتركز في فرع الخدمات (بنسبة كبيرة النقل) والذي يحتل الصدارة طيلة فترة الدراسة والممتدة من (2014-2018) بنسبة متوسطة تقدر بحوالي 50% من إجمالي المؤسسات أي أن نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنشط في هذا الفرع، يليه فرع البناء والأشغال العمومية بنسبة متوسطة تقدر بحوالي 32.11% من إجمالي المؤسسات، يليه فرع الصناعات التحويلية بنسبة متوسطة تقدر بحوالي 15.72% من

إجمالي المؤسسات، يليه فرعي الفلاحة ثم المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات التابعة بنسبة متوسطة تقدر بحوالي 1% و0.49% على التوالي.

وكتعليق على التحاليل أعلاه يمكن القول بأن أهم ما يميز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها مؤسسات ذات طابع خدماتي بالدرجة الأولى أكثر منه إنتاجي أو صناعي، أي أنها لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني بالشكل المطلوب، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية للجزائر، مما يستوجب إعادة النظر في سياسات توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية استنادا إلى الحاجيات الأساسية للاقتصاد الوطني (محمد، 2012، صفحة 25).

**2.2.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام**

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم دورا مهما في دعم الناتج الداخلي الخام (PIB)، حيث تساهم هذه المؤسسات بنسب تتراوح من 16% من الناتج الداخلي الخام في تلك البلدان ذات الدخل المنخفض الى 51% من الناتج في البلدان ذات الدخل المرتفع (Edinburg.G, Growing the global economy through SMEs, 2012, p. 3)، ففي كندا على سبيل المثال يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 45% من الناتج الداخلي الخام، أما في ألمانيا فهو يساهم بنسبة 35.5% وبنسبة 39.5% في فرنسا، وفي مصر يساهم القطاع بنسبة 25% من إجمالي الناتج الداخلي الخام ، وبنسبة 38% في تركيا، أما فيما يخص بلدان المغرب العربي فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب يساهم بنسبة معتبرة تقدر ب 38% من الناتج الداخلي الخام للمملكة، إن كل هذا يوحي لنا أنه وبالرغم من تباين تطور دول العالم إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها تساهم في اقتصادياتها بشكل مهم ولعل هذه النسب لدليل على ذلك.

كما تجدر الإشارة أن نسبة مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام للدول يختلف إذا ما تعلق الأمر بتلك الدول النفطية كالجزائر، ففي هذه الدول غالبا ما تكون هذه النسب منخفضة مقارنة بالدول الغير نفطية نظرا لأهمية مساهمة قطاع المحروقات في النسبة الإجمالية للناتج الداخلي الخام، وفيما يخص الدول النفطية العربية كالسعودية فلقد تمكنت هذه الأخيرة من أن تحسن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام الى غاية 33% سنة 2015 حسب تقرير الغرفة السعودية الاقتصادية في تقريرها لسنة 2015.

ولمعرفة الوضعية في الجزائر نتناول الجدول التالي:

**الجدول رقم(04): جدول يوضح مساهمة مؤسسات القطاع الخاص والعام في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دج)**

| السنة / الطابع القانوني للمؤسسة | | قطاع عام | قطاع خاص | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **2014** | القيمة | 1187.93 | 7338.65 | **8527** |
| | النسبة (%) | 13.9 | 86.1 | |
| **2015** | القيمة | 1313.36 | 7924.51 | **9237.87** |
| | النسبة (%) | 14.22 | 85.78 | |
| **2016** | القيمة | 1414.65 | 8529.27 | **9943.92** |
| | النسبة (%) | 14.23 | 85.77 | |

**المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.**

يتضح من الجدول أعلاه بأن مساهمة القطاع الخاص والتي تشكل مؤسساته أكثر من 99% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تجاوزت عتبة 9943 مليار دج سنة 2016، أي ما يعادل حوالي 40% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهي نسب ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة دوليا، حيث تتجاوز هذه النسبة 65% في بعض الدول النفطية كروسيا و70% في دول غير نفطية كتركيا(Ramadhan.M, 2014, p. 284) ، وانطلاقا من نتائج الدراسات التي تناولت

التنويع الاقتصادي والتي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين حجم مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام في أي اقتصاد ودرجة تنوع نفس الاقتصاد، تتبلور لدينا فكرة مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية بالشكل المطلوب.

**3.2.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع هيكل الصادرات**

إن إشكالية تنمية الصادرات الوطنية خارج المحروقات شغلت ولا تزال بال صناع القرار والباحثين الاقتصاديين، وذلك نظرا للدور التي يمكن أن تلعبه الصادرات الغير نفطية في توفير العملة الصعبة خاصة في ظل تذبذب وعدم استقرار المصادر النفطية، وانطلاقا من **فكرة ان النمو السريع للصادرات يمكن أن يعجل بالنمو الاقتصادي** قامت الحكومة الجزائرية بتشجيع التصدير من خلال تقديم العديد من الحوافز التي من شأنها أن تساهم في ترقية الصادرات الجزائرية،

ويتشكل هيكل الصادرات الجزائرية لسنة 2015 بنسبة 94.54% من المحروقات في حين تشكل الصادرات خارج المحروقات نسبة ضئيلة تقدر ب 5.46% من إجمالي الصادرات الوطنية، ولمعرفة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات نتطرق إلى الجدول التالي:

**الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010–2018)**

| السنة/القيمة | قيمة الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار أمريكي) | النسبة من اجمالي الصادرات (%) |
|---|---|---|
| **2010** | 1526 | 2.86 |
| **2011** | 2062 | 2.93 |
| **2012** | 2187 | 2.96 |
| **2013** | 2014 | 3.12 |
| **2014** | 2582 | 4.46 |
| **2015** | 2063 | 5.46 |
| **2016** | 1780 | 6.16 |
| **2017** | 1899 | 5.46 |
| **2018** | 1310 | 6.62 |

**المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.**

إن معطيات الجدول رقم (05) تشير إلى أن الصادرات الجزائرية من السلع والخدمات خارج المحروقات لا تتجاوز 6.96% من إجمالي الصادرات إلى غاية نهاية سنة 2018، وتقدر صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 1% من إجمالي الصادرات للبلاد(Asma.B, 2015, p. 12) ، ويمكن القول بأن هذه النسبة ضئيلة جدا إذا ما قمنا بمقارنتها مع دول المغرب العربي كتونس والمغرب، حيث تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب ما نسبته 32% من إجمالي صادرات المملكة (Djemai.S, 2013, p. 52)، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فمساهمة هذه المؤسسات قدرت ب 30% من إجمالي الصادرات بقيمة 306.6 بليون دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية سنة 2007، وللتعرف على هيكل الصادرات خارج المحروقات نتناول الجدول التالي:

**الجدول رقم (06): قائمة لأهم المواد المصدرة خارج المحروقات سنة 2018**(مليون دولار أمريكي)

| قائمة المواد | القيمة |
|---|---|
| **مواد غذائية** | 341 |
| **المواد الخام** | 88 |
| **نصف المواد** | 2050 |

| | |
|---|---|
| سلع المعدات الصناعية والفلاحية | 84 |
| سلع الاستهلاك الغير غذائية | 31 |
| المجموع | **2590** |

**المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS.**

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (06) أن هيكل صادرات الجزائر خارج المحروقات يتميز بعدم تنوعه وذلك كون قائمة المواد المصدرة جد محدودة مقارنة بدول الجوار أو دول نفطية كالسعودية والإمارات، والتي استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يوسع هذه القائمة بعدما توجهت العديد من مؤسسات هذا القطاع الى تدويل نشاطاتها ما ساهم في تنويع وزيادة حجم الصادرات لهذه البلدان.

إضافة إلى كل ذلك فان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة جد ضئيل، وفيما يلي الشكل رقم (01) والذي يوضح نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة من العدد الإجمالي لها ببعض الدول منها الجزائر:

**الشكل رقم (01): نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة بالنسبة لعددها الإجمالي في عدد من الدول من بينها الجزائر سنة 2016.**

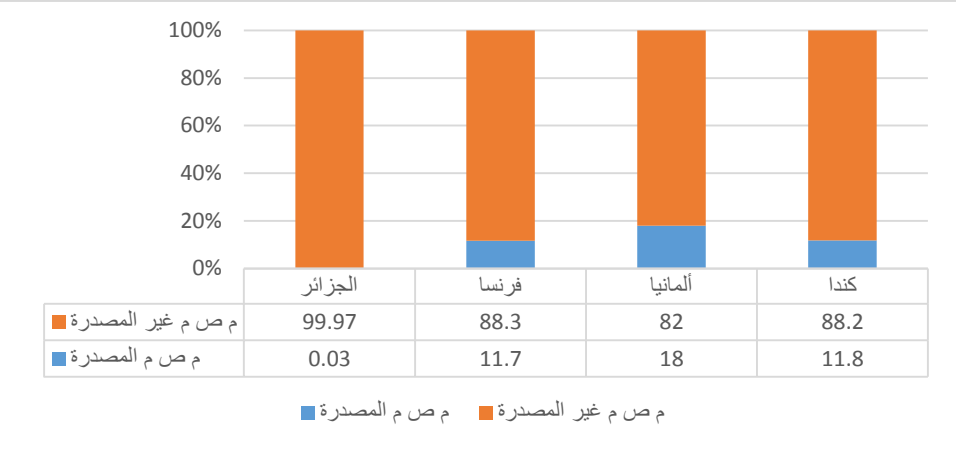


**المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة والتقارير:**

**- DG TRESOR, « L'internationalisation des PME et ETI françaises principaux chiffres », P 1.**

**- KEY SMALL BUSINESS STATISTIS, CANADA, JUNE 2016, P18.**

**- UNITED PARCEL SERVICE FRANCE, «Etude sur les exportations des PME européennes », France, 2015, P 06.**

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة لا يتجاوز ال 330 مؤسسة من مجموع 1022621 مؤسسة أي بنسبة تقريبية تقدر ب 0.03% حسب معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، حيث تستهدف 99.97% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر السوق المحلية، وذلك بالرغم من كل الجهود المبذولة في سبيل تفعيل علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتصدير إلا أن النتائج لا تزال مخيبة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام يمكن أن تشهد تحسنا مع انضمام الجزائر للمنظمة الدولية للتجارة شريطة استكمال عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون على قدر المنافسة في ظروف مماثلة.

### 3.4. سبل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر

إن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس قاطرة التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب تسخير الموارد والظروف اللازمة لذلك من خلال:

#### 1.3.4. زرع الروح الريادية وتشجيع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يطلق على الريادة في إدارة الأعمال أي سبق وابتكار تنجزه مؤسسة ما من خلال قيامها بنشاط غير مألوف في سبيل خلق منتوج أو خدمة جديدة، وتبرز أهمية ريادة الأعمال في تنويع الهيكل الاقتصادي الوطني في إمكانية قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الريادية بتلبية الحاجيات الداخلية من السلع الغير منتجة محليا وفي مرحلة لاحقة تصديرها ما يتيح فرصة

فتح أسواق جديدة، واستحداث طرق إنتاج حديثة وتوليد فرص عمل في صناعات وقطاعات جديدة، وكمثال على القطاعات الواعدة والتي تعتبر حقلا مناسبا لنشاط هذا النوع من المؤسسات نخص بالذكر مجال الطاقات المتجددة والمعلوماتية والاتصالات (حبيبة، 2016، صفحة 12).

**2.3.4. تشجيع الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونظيراتها من الخارج**

إن الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونظيراتها من الخارج سوف يمكنها من التحكم في التكنولوجيا المعاصرة وطرق الإنتاج الحديثة (عماري، 2006، صفحة 751)، وبذلك تصبح هذه المؤسسات قادرة على المساهمة في التنويع الاقتصادي أفقيا من خلال اكتساح قطاعات جديدة وعموديا من خلال إنتاج سلع لا تنتج محليا محدثة تنويعا في القاعدة الإنتاجية، إضافة الى ذلك فان الميزة التنافسية التي تكون كنتاج للمعرفة المكتسبة تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة التوجه نحو تسويق منتجاتها نحو الأسواق الخارجية وهو ما يساهم في تنويع هيكل الصادرات و بالتالي مصادر الدخل معه، إلا أن القيام بهذه الشراكات على أرض الواقع يبقى مرهون بتحسين مناخ الاستثمار واتخاذ قرارات شجاعة وعلى رأسها إلغاء القاعدة 59-41 والتي ما فتئت تعيق كل الجهود والمبادرات الرامية إلى إقامة شراكات وورشات تعاون بين المؤسسات الجزائرية وأخرى من الخارج.

**3.3.4. تفعيل دور القطاع الخاص كقاطرة للاقتصاد الوطني**

إن الركيزتين الأساسيتين لتوسيع القاعدة الإنتاجية واكتساح مجالات جديدة والمتمثلان في التحلي بروح المخاطرة والقدرة على الإبداع والابتكار هما خصلتان لطالما تميز بها القطاع الخاص عن القطاع العام، وهو ما يؤكد ضرورة تواجد الأول كقاطرة لقيام اقتصاد وطني وهيكل صادرات متنوع يتيح مصادر متعددة من العملة الصعبة، ولذلك فانه من الضروري الاستمرار في فسح المجال أكثر فأكثر لهذا الأخير وتخلي الدولة عن المزيد النشاطات التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بها وبالتالي بروز العديد منها وزيادة مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني.

**4.3.4. أولوية وتسهيلات لتمويل المشاريع الناشطة في مجالات جديدة**

بغرض التنويع أفقيا، يمكن وضع آليات يتم من خلالها منح الأولوية والتسهيلات فيما يتعلق بالتمويل بالنسبة لتلك المشاريع الراغبة في اكتساح مجالات جديدة والتي لا تدخل ضمن قطاعات النشاط الوطني حاليا أو القطاعات التي تتميز بضعف وتيرة الاستثمارات فيها كالمعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة والطاقات البديلة، خاصة وأن البنوك تعزف عن تمويل هذا النوع من المشاريع نظرا لدرجة المخاطرة العالية التي تميز الاستثمار في هذه المجالات، ويتعلق الأمر بشركات رأس المال المخاطر والتي تكاد تكون شبه معدومة ما عدا في بعض البنوك وبصفة محتشمة.

**4. تحليل النتائج:**

لقد بينت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن التنويع الاقتصادي بالرغم من كل الجهود المبذولة، وذلك لارتباطه الوطيد بقطاع المحروقات والذي يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، في حين تبقى مساهمة القطاعين الخاص والعام خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام لا تزال لم ترق الى المستوى المطلوب، حيث لم تتعدى مساهمة القطاع الخاص والذي يتكون أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 40% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، و85% من إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى ويدعمها، ويمكن تفسير هذه النتائج بعدد من الأسباب أهمها تركز نشاط هذه المؤسسات في قطاع التجارة والخدمات أكثر منه في القطاعات المنتجة للقيمة المضافة كالصناعة والفلاحة والسياحة، إضافة الى العوائق التمويلية، التسويقية والإدارية والتي تحول دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالوتيرة اللازمة والتي تضمن مساهمة فعالة في تنويع القاعدة الإنتاجية في الجزائر.

أما فيما يتعلق بصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تظل هامشية، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات خارج المحروقات 952 مليون دولار وهو ما يؤكد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تساهم في تنويع هيكل الصادرات وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، وهو ما يمكن تفسيره بعدد من الأسباب، منها كون هذه المؤسسات لا تدرج التصدير ضمن

أهدافها بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية، إضافة إلى ضعف إمكانيات وخبرات هذه المؤسسات في مجال التصدير، كما أن غياب المعلومات حول الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين يحد من رغبتها في التوجه نحو التصدير، وزيادة على ذلك فان العديد من المتعاملين الاقتصاديين يحبذون التوجه نحو نشاط الاستيراد لما يدره من أرباح مقارنة بنشاط التصدير، وكذا عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية، وأخيرا فان ضعف تنافسية هذه المؤسسات وعدم احترام أغلب المؤسسات لمعاير المنظمة العالمية للتقييس **ISO** يحد من قدرات منتجاتها على اختراق الأسواق العالمية.

وأخيرا فان النتائج المتوصل إليها تؤكد صحة فرضية الدراسة والتي مفادها إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تساهم في التنويع الاقتصادي بالشكل اللازم ما يستدعي تسخير الآليات الكفيلة لتفعيل دور هذه المؤسسات كقاطرة حقيقية للاقتصاد الجزائري.

**5. خاتمة:**

إن التنويع الاقتصادي في الجزائر ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو آلية يتم من خلالها ضمان تنمية اقتصادية مستدامة خارج قطاع المحروقات في الجزائر تضمن مستقبل الأجيال الحالية والقادمة، ولقد أثبتت أزمات أسعار النفط المتعاقبة خطورة الاعتماد على قطاع المحروقات كمحرك للتنمية الاقتصادية.

ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تلعب دورا لتحقيق مبتغى التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث أثبتت التجارب الناجحة في مجال تنويع اقتصاديات البلدان النفطية كالتجربة البحرينية والإماراتية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون آلية من آليات التنويع الاقتصادي إذا ما توفرت رغبة جميع الفاعلين في الميدان في ذلك بدءا بدور السلطات في توفير المناخ اللازم لذلك.

**-الاستنتاجات**

ولقد خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات لا تزال دون المستوى المطلوب، حيث بلغ معدل النمو 3.8% سنة 2015، وهو بمثابة المعدل الضعيف بالنسبة لبلد بحجم الإمكانيات المادية والبشرية للجزائر.

-إن التحري عن واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر يشير إلى هيمنة قطاع المحروقات على القطاعات الأخرى، حيث يساهم الأول بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام للبلاد تقدر ب 19% سنة 2015، كما يساهم هذا القطاع ب 33% من إجمالي القيمة المضافة في الجزائر.

-يتشكل هيكل صادرات الجزائر بنسبة 94.54% من صادرات المحروقات، في حين تشكل الصادرات من غير المحروقات نسبة ضئيلة تقدر بحوالي 5.46% من إجمالي الصادرات.

-يتشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات أساسا من المواد النصف المصنعة، وبنسب أقل مواد التغذية تليها سلع المعدات الصناعية والفلاحية، ثم سلع الاستهلاك الغير غذائية وأخيرا المواد الخام.

-وكتعليق عن واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر يمكن القول بأن القاعدة الإنتاجية لبلادنا لا ترتقي لتصل لمستوى التنوع حسب نتائج القياس لمؤشر(H,H) ، كما أن هيكل الصادرات القائم أساسا على المحروقات لا يضمن للجزائر عائدات مستقرة من العملة الصعبة.

-إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تلعب الدور المناط بها في تنويع القاعدة الإنتاجية للجزائر وتوسيعها فبالرغم من التطور الذي شهده القطاع فان هذا الأخير لا يزال يساهم بنسب ضعيفة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة.

-ان انخفاض كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالمعدل الدولي يحد من قدرات القطاع على زيادة مساهمته في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

-كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات الا بنسبة جد ضئيلة مقارنة مع دول الجوار أو دول نفطية أخرى، وذلك نظرا لضآلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى التدويل وعدد من الأسباب الأخرى السالفة الذكر .

**-التوصيات**

إن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي أفقيا وعموديا يمكن أن يكون من خلال:

-الرفع من كثافة هذه المؤسسات لضمان مساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني؛

-زرع الروح الريادية وتشجيع البحث والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض التنويع الأفقي؛

-تشجيع الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونظيراتها من الخارج؛

-تطوير رأس المال المخاطر في الجزائر كآلية تمويلية مستحدثة لتمويل النشاطات ذات درجة المخاطرة العالية؛

-أولوية وتسهيلات لتمويل المشاريع الناشطة في مجالات جديدة؛

-إن تميز القطاع الخاص بروح المبادرة والمخاطرة تجعل منه الكفيل لقيادة عملية التحول نحو اقتصاد وطني متنوع، إلا أن ذلك يتطلب مزيدا من الدعم والتوجه نحو تخلي الدولة عن المزيد من الفرص الاستثمارية لصالحه،

-إن ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستدعي في مرحلة أولى زيادة تنافسية هذه الأخيرة، إضافة إلى تكييف المنتجات وفقا للمقاييس العالمية.

-كما أن الرفع من صادرات هذه المؤسسات يتطلب استهداف أسواق معينة كالأسواق العربية والإفريقية، إضافة إلى انتهاج استراتيجيات اختراق أسواق معينة كإمكانية تشكيل ما يسمى "SME Clusters"(Dwarka, 2011, p. 207) ، وهي نوع من التحالفات التي تقوم بين اثنين أو أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لنفس السلع والخدمات على سبيل المثال.

**6. قائمة المراجع:**

# Bibliographie


Asma.B. (2015). , Small and medium enterprises as an effective sector for economic development and employment creation in Algeria. *International Journal of Economics, Commerce and management* , 12.

Banque.M. (2016). *Algérie : rapport de suivi de la situation économique.* Washington.

BEJJA, S. (2017). How can SME policies support economic diversification andcompetitiveness through a dynamic private sector? *Boosting SMEs for diversification,inclusion and resilience in the MENA region.* Italy: Foreign Affairs Ministry of Italy.

Centre, W. s. (2016). *Key Small Business Statistics.* Canada: Small business branch .

Djemai.S. (2013). Les PME exportatrices : croissance économiques hors hydrocarbures. *évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économi* (p. 52). Setif: Université farhat Abbes.

Dwarka, R. (2011). Economic Diversification: The role of SMEs and Governments in generating growth and development. *Academic Journal of Suriname* , 207.

Edinburg.G. (2012). *Growing the global economy through SMEs.*

Edinburg.G. (2012). *Growing the global economy through SMEs.*

Edinburg.G. (2012). *Growing the global economy through SMEs.*

extérieur, P. c. (2014). *L'internationalisation des PME et ETI françaises principaux chiffres* . Paris: DG trésor.
Gonzalez, E. (2014). MSME Country Indicators 2014: Towards a Better Understanding of Micro, Small and Medium Enterprises. *Analysis note for International note corporation* (p. 12). USA: IFC World Bank.
Group, E. (2012). *Growing the global economy through SMEs.*
Herzer. (2006). Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile. *Proceedings of the German Development Economics Conference.* Berlin: Verein für Socialpolitik, Research Committee Development Economics.
Hvidt.M. (2013). *Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends.* Kuwait: Kuwait program on development, governance and globalization in gulf states.
Mickael.C. (2015). Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria. *Journal of Political Science* , 89.
Mines, M. d. (2010-2017). *Bulletin d'information statistique* . Algerie.
Nawel.H. (2015). Economie de Rente et Pauvreté en Algérie. *Journal of économic and financial research* , 23.
ONS. (2016). *les comptes economiques en volume 2000-2015.* Alger.
Ramadhan.M. (2014). The international experience in private sector development: lessons for Kuwait, . *Scientific Research kuwait* , 284.
Renes. (2013). , Contribution des PME à la Diversification de la Production dans le Secteur Forêts et Environnement en République du Congo : Enjeux et Perspectives. *Trustafrica* , 10.
Ucan, O. (2016). The Relationship Between Export And Economic Growth In Turkey. *European Journal of Scientific Research* , 68.
UPS. (2015, septembre 29). Etude sur les exportations des PME européennes. Paris, Paris, France.

أ.ح.كامل. (2009). *التخطيط والتطوير للإدارة المتكاملة للمنشأة الصناعية الحديثة*،. ليبيا: منشورات مركز البحوث الصناعية.

أ.عمان. (2016). حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية. *بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في بعض الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة* (صفحة 5). الوادي: جامعة حمة لخضر.

القانون رقم 17-02 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2017).

جمعي عماري. (2006). دور الشراكة الاستراتيجية في انتاج المعرفة وتوسيع الملكية الفكرية في الدول العربية. *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* (صفحة 751). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

زبير محمد. (2012). التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر. *مجلة دراسات في التنمية* ، 25.

ض.أحمد. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012). *أطروحة دكتوراه* . الجزائر: جامعة الجزائر 03.

ع.الجبار. (2012). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* ، 34.

عبد الرزاق بن علي. (2016). التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات. *بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة* (صفحة 3). الوادي: جامعة حمة لخضر.

مداس حبيبة. (2016). آليات دعم المؤسسات الريادية الصغيرة كبديل تنموي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. *بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة* (صفحة 12). الوادي: جامعة حمة لخصر.

ممدوح الخطيب. (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. *مؤتمر كليات ادارة الأعمال* (صفحة 11). الرياض: جامعة الملك سعود.